

مَكَنُ أَبْحَاثِ الْإِقْتَصَادِ الْإِسْلَامِيِّ
جَامِعَةُ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

عرض و تفويه للكتابات حول النفوذ
في إطار إسلامي

بعد عام ١٩٧٦ / ١٣٩٦ م

دِرْرِ الْأَقْرَافِ - الْمَعْرِفَةُ فِي الْمَدِينَةِ

أسْتَاذُ الْإِقْتَصَادِ الْإِسْلَامِيِّ
كُلِيَّةُ الشَّرِيعَةِ - جَامِعَةُ أُمِّ الْقُرْبَى
مَكَةُ الْمُكَرَّمَةُ

١٤١٤ / ١٩٩٤ م

دِرْرِ الْأَقْرَافِ - الْمَعْرِفَةُ فِي الْمَدِينَةِ

مقدمة مدير المركز

دأب المركز منذ إنشائه عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) على أن يستكتب بين حين وآخر عرضاً وتقريراً للكتابات المعاصرة في أحد مجالات الاقتصاد الإسلامي التي تراكم فيها قدر مناسب من الأدبيات . والعرض الحاضر في مجال النقود هو حلقة في السلسلة المذكورة .

ولا يخفى أن مثل هذا العرض والتقويم يخدم مسيرة البحث في الاقتصاد الإسلامي من أكثر من وجه :

* فأساتذة الدراسات العليا يجدون فيه مادة علمية موطأ لطلابهم .

* والباحثون في مجال الاقتصاد الإسلامي يجدون فيه ما يساعدهم في الإمام السريع بالبحوث في مجال آخر لا يتسع وقتهم لتابعته بالتفصيل .

* ومراكز البحث والجهات التي تخطط للندوات العلمية أو الاستكتاب ترى من خلاله ما استقر من قضايا استغفت عن التكرار ، وما بقي من تغيرات جديرة بمزيد من البحث .

ولاريب أن العرض والتقويم لمسيرة الفكر في أي مجال ينطوي على قدرٍ

كبيرٍ من الاجتهاد ، لابد أن يترك للباحث ممارسته . وقد بذل الأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم عفر جهداً مشكوراً في ذلك أدعوه الله أن ينفع به .

والمركز يرحب بتلقي الملاحظات والاستدراكات العلمية على جميع ما يصدره من بحوث ليستفيد منها في التحسين والاتقان .

والله الموفق ، ، ،

مدير المركز

د. محمد علي القرى

خطة الدراسة ومنهجها :

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله ، وبعد

فقد طلب مني مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة إعداد بحث بعنوان "عرض وتقدير للكتابات حول النقود بعد عام ١٩٧٦ م" ، على أن يتناول البحث الكتابات المذكورة في إطار إسلامي ، وذلك وفق المخطط التالي :

- ١ - طبيعة ووظائف النقود .
- ٢ - أنواعها السلعية والكتابية والائتمانية .
- ٣ - إصدارها .
- ٤ - مشروعية وأرباح إصدارها .
- ٥ - النظم النقدية (نظام الاحتياطي الجزئي والاحتياطي الكامل) .
- ٦ - الطلب عليها .
- ٧ - مسألة الربط القياسي للديون على المستوى الجزئي - خلاصة للأراء الفقهية المعاصرة .

وبعد إتمام الدراسة فقد رأيت أن الترتيب التالي أكثر مناسبة في عرض موضوعات البحث وهو :

الفصل الأول : طبيعة النقود ووظائفها وأنواعها :

وذلك لأن دراسة الأنواع متصلة بوظائف النقود ، ومدى تحقيق الأنواع المختلفة لهذه الوظائف .

على أن تشمل أيضاً دراسة مختصرة عن النقود والربا باعتبار أن وجود الربا يخل بقيام النقود بوظائفها على الوجه الأنساب ، كما هو موضح في هذا الجزء من الدراسة . كما أن لهذا الموضوع أيضاً صلة بربط الديون وهو موضوع الجزء الأخير من الدراسة .

وإذا ، دراسة النقود الائتمانية كأحد أنواع النقود ، واختلاف الآراء في السماح بإحداث هذه النقود الائتمانية في الاقتصاد الإسلامي من عدمه وارتباطه بالنظم النقدية فقد جرى التنسيق بين هذين الجزئين من الدراسة وهما أنواع النقود والنظم النقدية بما يمنع التكرار ما أمكن ، إلا ما كان لابد منه للتوضيح وبيان الحاج والموازنة بينها .

الفصل الثاني : إصدار النقود وأرباحه ونظم الاحتياطي النقدي :

وذلك لأن إصدار النقود قد يتربّط عليه تحقيق أرباح ، وفي نظام الاحتياطي النقدي آراء متعددة يعالج بعضها مسألة الربح من الإصدار ويرى فيها رأياً يجعله قاعدة للنظام الذي يوصي به .

الفصل الثالث : الطلب على النقود :

الفصل الرابع : الربط القياسي للديون على المستوى الجزئي :

ولدراسة هذا الفصل فقد تطلب الأمر دراسة الآراء المختلفة في التعريف عن انخفاض القدرة الشرائية للنقد المصاحب للتضخم بصفة عامة فضلاً عن الآراء الخاصة بالربط القياسي لصلة الموضوعين الوثيقة ببعضهما البعض ، ولأن من يقول بالربط القياسي يقصد لذلك بناءً على ما ورد في التعريف من آراء .

والدراسة بذلك تشمل ٤ فصول بداخلها مباحث تبعاً لمتطلبات الدراسة في كل فصل . وقد يشمل البحث بعض الفروع على نفس الأساس أي تبعاً لمتطلبات

منهج الدراسة : لقد جرى العمل في هذه الدراسة على أساس مراجعة كافة الآراء والدراسات المتاحة داخل المملكة العربية السعودية في هذه الموضوعات الأربع (لكل موضوع منها على حدة) وتصنيفها إلى آراء متميزة وجمع الآراء المشابهة معاً ثم مقابلتها مع الآراء الأخرى المخالفة . وقد جرى تلخيص هذه الآراء وتركيزها على النقاط الرئيسية والبارزة لكل رأي ومبرراته ، وما يراه صاحب الرأي في آراء غيره مع مبرراته إن وجدت . كل ذلك مع الاحتفاظ ما أمكن بفكر صاحب الرأي واضحاً من خلال عباراته هو إن تيسر ذلك إلا من دواعي الربط والضبط والاختصار ، ثم إيراد ردود بعض الآخرين على رأيه إن وجدت وكانت مباشرة تجاه هذا الرأي ومبرراتها . ثم بعد ذلك جرى الترجيح بين مختلف الآراء . وقد وضع لكل موضوع في بداية دراسته مقدمة للتعريف به وبجمل الآراء التي قيلت فيه باختصار وبعض الأسس التي بنى عليها أصحاب كل رأي رأيهم ، وذكرت أسماء الباحثين الذين يقولون بهذا الرأي . وبعد ذلك جرى إيراد هذه الآراء بالصورة المذكورة أعلاه . وإن تطلب الأمر تعليقاً مني أو توضيحاً على بعض جزئيات الموضوع قمت بذلك ، وإن لم يتطلب الأمر ذلك ، اقتصر الأمر على التعليق وموازنة الآراء والترجح بينها في نهاية كل موضوع مع الاستعانة ببعض الدراسات الأخرى ذات الصلة بالموضوع إن كان ذلك معيناً على الموازنة والترجح .

وفي النهاية أعدت خاتمة موجزة للدراسة كلها ومن ثم قائمة المراجع التي تم الإفادة منها ودليل المحتويات .

وقد شملت قائمة المراجع المتاحة عن هذه الموضوعات موضع الدراسة داخل المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٩٧٦م وحتى ١٩٩١م ومع ذلك فإن مراجعة بعض الأدلة وتأكيد بعض الآراء قد تطلب أحياناً الاطلاع على مراجع

سابقة على هذه الفترة ، وقد تضمنت قائمة المراجع لذلك ما استعان به الباحث من هذه المراجع . أما ما ورد من مراجع ضمن دراسات الباحثين الذين درست آراؤهم في هذه الدراسة فإنه قد ذكر بعضها في موضعه داخل هذا البحث ليسهل على القارئ مراجعة هذه المراجع إن أراد التوسيع في النقاط المأكولة عنها ، ومع ذلك فإن قائمة المراجع النهائية لم تتضمنها لعدم الرجوع إليها من قبل الباحث نفسه في الدراسة الحالية .

فهرست المحتويات

صفحة	
٥	خطة الدراسة ومنهجها
٩	الفصل الأول : طبيعة النقود ووظائفها وأنواعها
١١	المبحث الأول : طبيعة ووظائف النقود
١١	مقدمة
١١	الفرع الأول : طبيعة ووظائف النقود في رأي الاقتصاديين المسلمين
٢٨	الفرع الثاني : النقود والربا
٢٨	مقدمة
٢٩	أسباب تحريم الربا وصلة ذلك بالنقود
٤٣	المبحث الثاني : أنواع النقود
٤٣	مقدمة
٤٣	الفرع الأول : تطور النقود
٤٨	الفرع الثاني : النقود الائتمانية
٤٨	النقود الورقية وحكمها
٤٨	تمهيد
٤٩	حكم الأوراق النقدية
٥٧	النقود الكتابية وحكمها
٥٧	تمهيد
٥٩	إمكانيات المصرف التجاري على إحداث نقود الودائع
٦٢	المصارف الإسلامية وإحداث نقود الودائع

٦٣	آراء الاقتصاديين المسلمين في إحداث نقود الودائع
٨١	الفصل الثاني ، إصدار النقود وأرباحه ونظم الاحتياطي النقدي
٨٣	المبحث الأول : إصدار النقود وضبطه
٨٣	مقدمة
٨٤	ضبط الإصدار النقدي
٩١	جهة الإصدار النقدي
١١٧	المبحث الثاني : مشروعية وأرباح إصدار النقود
١١٧	أرباح الإصدار النقدي من قبل الدولة
١١٩	أرباح نقود الاتتمان
١٢١	المبحث الثالث : نظم الاحتياطي النقدي
١٢١	نظام الاحتياطي القانوني
١٢٢	النظام المقترن من قبل الاقتصاديين المسلمين
١٤١	الفصل الثالث ، الطلب على النقود
١٤٣	أقسام الطلب على النقود
١٤٣	الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي
١٦٥	الفصل الرابع ، الربط القياسي للديون على المستوى الجزئي
١٦٧	مقدمة
١٦٨	الآراء المختلفة في الربط القياسي للديون على المستوى الجزئي
٢٢١	خاتمة
٢٢٧	المراجع